### ملف السماوة

# فنيون عراقيون يعيدون الحياة لمعمل السمنت بفارق ١٧,٥ مليار دينار

**قبل بضعة اعوام وخلال سنوات الحصار الذي فرض على البلد. جاء خبير الماني الى العراق وعندما علم ان هناك مكائن ومعدات المانية مازالت تعمل في احد المصانع العراقية منذ تصنيعها في الخمسينات ولحد الان ذهب ليتأكد من الخبر وعندها وقف امامها وأدى لها تحية.**

اعداد :عدنان سمير دهيرب

والسؤال هل التحية للمكائن ام للانسان العراقي الذي ادامها طيلة تلك الاعوام. يقينا ان التحية للعامل والمهندس العراقي الذي ظل يتعامل معها بحرص وتفاني على الرغم من كل الظروف القاهرة التي مرت ولم يزل يجدد ويؤهل المعدات والمكائن التي كان (نصيبها) ان تنصب هنا !

تذكرت هذه الاشارة حين علمت بتشغيل الخط الثالث لانتاج السمنت في معمل سمنت جنوب السماوة والذي تسعى الشركة العامة للسمنت في الوقت عينه باستثماره من قبل شركات عربية واجنبية ضمن خطوات لخصخصة المعامل الانتاجية بحجة عدم جدواها.

وهذا الخط انشيء في عام ١٩٧١ من قبل شركة دنماركية لانتاج ١٥٠٠ طن يوميا وتوقف عن العمل عام ١٩٨٥ لاسباب فنية ميكانيكية ومنذ ذلك العام اهمل الخط واصبح مصدراً للمواد الاحتياطية لمعمل سمنت الكوفة كونه بنفس التصميم حيث رفعت كافة المحطات والاجزاء القابلة للعمل مثل المحطات الميكانيكية الرافعة والساندة للفرن ففرغ الموقع من مستلزمات العمل والتشغيل.

وفي عام ٢٠٠٠ استدعيت شركة تركية لتشغيله غير انها وجدت من الافضل انشاء خط جديد.

وفي عام ٢٠٠٣ ادرج ضمن الخطة الاستثمارية بكلفة (٤٠٠) مليون دولار وظل الامر معلقاً بسبب الظرف الامني الذي يمر به البلد.

ويقول المهندس حامد عبد عكال مدير المشروع ان العمل بدأ في نهاية عام ٢٠٠٥ وبطاقات عراقية وامكانات ذاتية من خلال الايدي العاملة والموارد المالية والمواد الاحتياطية. وتم تعويض نقص الخبرة للعمالة عن طريق جهود المشرفين الفنيين كونهم يرافقون خطوات العمل صغيرها وكبيرها وقد نجحنا بذلك لكسب مزدوج هو تنفيذ المشروع اولا وتدريب العاملين عليه من خلال مشاركتهم ثانياً خصوصا وانهم قد تم تعيينهم على الملاك الدائم بعد ما كانوا اجراء واصبحوا ثروة تشغيلية للخط العامل حالياً.

واضاف اما من حيث الكلفة التخمينية فقد كان مخطط له ٢٥ مليار دينار عراقي على امل ان يخصص المبلغ من وزارة الصناعة وبعد الشروع بالعمل اغلق باب التخصيص لاسباب اجهلها على امل ان تقوم الشركة العامة للسمنت الجنوبية بذلك واوقف التخصيص ايضاً.

فتم معالجة ذلك من خلال التمويل الذاتي لمعمل الجنوب باستغلال ايراداته الشهرية لتسديد مصاريف التأهيل واستمر الحال على ذلك حتى اكتمال المشروع.

واكد ان كلفة التنفيذ اقل من الكلفة الفعلية بكثير فقد نفذ المشروع بقيمة ٧,٥ مليار دينار عراقي أي تم توفير مبلغ ١٧,٥ مليار دينار عراقي وهذا يعني ان ضغط النفقات كان موفقاً ولم يكن على حساب التنفيذ النوعي او الكمي للمشروع من خلال تغيير المسالك والمسارات واتباع الاجدى منها. اما المواد الاحتياطية والبدائل فقد تم توفير مبلغ ١٠ مليارات دينار عراقي وفي احتياجات الجانب الميكانيكي والكهربائي فقط. وهنا تجلت المهنية والامكانية الفنية التي تستحق التقدير. وما تم توفيره عن طريق المسالك الخارجية الاخر هي ٤,٥ مليار دينار واشار الى ان ابواباً طرقت لم تطرق من قبل ولم يجد المتتبع لها سابقة تذكر في عالم صناعة السمنت محليا او عربيا بعد ان كانت هذه الجوانب حكراً على الشركات العالمية المتخصصة فقد دخلنا فيها بعد حل رموزها وشفراتها الفنية البحتة ومنها تصنيع ركائز الافران الانزلاقية محليا وبالتعاون مع شركات خاصة صغيرة بورش بسيطة جدا وتحوير اجزاء اعتمد المحتكر العالمي تخصيص اجزاء متماثلة الجهات (ايمن وايسر) فتم تحوير المتوفر ليلائم الجانب المفقود. وتحوير اجزاء منتجة ومخصصة لافران مختلفة تماماً من حيث الحجم والطاقة الانتاجية لتلائم الفرن رقم ٣, واعادة تأهيل محطات كهربائية للجهدين العالي والواطئ كانت قد اهملت واخرجت من العمل بهذا وغيره تم تجميع وتأهيل الخط وظهر بشكله النهائي وادخل حيز الانتاج بطاقته التصميمية ١٥٠٠ طن في اليوم.

وقال ان العمل لم ينجز لولا الجهود الاستثنائية وتفاني المهندسين والعمال وايثارهم والرغبة الحقيقية الصادقة لتشغيل المعمل.

### أسعار الاسمنت لماذا تضاعفت؟

كشف مصدر موثوق في المحافظة فضل عدم نشر اسمه ان عدد من وكلاء الاسمنت في السماوة ليس لديهم محال ويبيعون حصصهم الى الناقل حيث يبيع هذا الناقل او المتعهد بأسعار مرتفعه من ١٠٢ الف دينار سعر الدولة الى اكثر من ٢٠٠ الف دينار للطن الواحد.

وقال ان الناقل يقوم ببيع الحصص المقررة للمواطنين وبعلم الادارة وان اليه توزيع بيع السمنت غير صحيحة وتمت مناقشتها مع رئيس واعضاء المجلس البلدي في السماوة فذكر انه يعرف انها خاطئة ولكننا نعمل بها بناءاً على اجراءات اللجنة المركزية في المحافظة.

وأضاف ان آلية جديدة طرحت على اللجنة المركزية في نهاية مدة المقاولة السابقة لاجل ايصال جميع الكميه الى المواطنين بعد موافقة مديري شركتي السمنت في المثنى حيث اقترحوا تخصيص مكان داخل المعمل يوزع هذه الكميات على المواطنين بسعر رسمي زائداً عمولة بسيطة للموظفين وسيارات النقل الداخلية ولكن هذه الآلية رفضت بحجت ان الاعلان حصل رغم وجود اخطاء جسيمه في الاعلان بتاريخين مختلفين ومازالت الآلية الخاطئة مستمرة بالتوزيع مقترنة بأخطاء كبيره.

### لايوجد شارع دون حفر أو مطبات!

# مواطنون: باستثناء مشاريع القوات اليابانية لم نر مشاريع كبرى للاعمار

> حين يروم المرء الدخول الى مدينة السماوة او الرميثة واية مدينة اخرى في محافظة المثنى فانه لا يصاب بالحيرة او يتيه في الدلالة وكيفية الوصول الى المكان الذي ينوي الركون إليه..

فهي مدن صغيره او قرى كبيره منظمه بشكل مدني فانك ما ان تدخل في شارع حتى تنتهي بحافة او نهاية المدينة... فهذا خزان المياه المتروك منذ عقود تصب اليه كل الشوارع ولايصب منه الماء الذي يعاني من شحته الناس في السماوة. واللافت للناظر ان شوارع السماوة ليس فيها شارع دون حفر ومطبات وهذه الحفر لها حسنة وحيدة هي ان المدينة نادرا ما يحدث فيها دهس لطفل او امرأة بسبب من ان اصحاب المركبات تكون حركتهم وئيدة جدا اما عند حدوث الامطار فان المفاجئات كثيرة لاصحاب المركبات....

فيما ترى في الرميثة معاناة ازلية ما برحت قائمة والخضر يسمى قضاء غير انه بلا خدمات.

ويرى السيد نافع الفرطوسي رئيس تحرير جريدة السماوة تبدو الخدمات العامة المقدمة الى مواطني محافظة المثنى متواضعة بشكل عام مع بعض الاستثناءات البسيطة، ولا غرابة في ذلك بعد التركة الثقيلة التي ورثها المسؤولون من العهد المباد ، حيث كانت المثنى احدى المحافظات شبه المنسية بدليل انها لم تشمل باي مشروع حيوي طيلة العقدين الماضيين.

والخدمات البلدية تكاد تكون خجولة للغاية ولاتتناسب مع الكثافة السكانية لمحافظة يتجاوز عدد نفوسها (٦٠٠) الف نسمة.

برغم ضخامة التخصصات المالية ، وباستثناء المشاريع التي مولها اليابانيون ، فلم نر مشاريع كبرى للتعبيد او الاكساء ، لكننا نشاهد مشاريع ومناقصات مستمرة لاستبدال الارصفة وصبغها او تطبيق الشتاكير ، وهي بمجملها لاتحل مشاكل المواطنين وهمومهم الثقيلة.. نحن بحاجة الى فتح شوارع جديدة وتوسيع الشوارع الضيقة وتشجير الجزرات وبناء ساحات ومواقف سيارات لتخفيف الزخم المروري وعدم الانكفاء وراء مشاريع شكلية لا تجدي نفعا".

وتقول المهندسة انتصار فاضل كان وما زال نوع الخدمات التي تقدم من قبل الدوائر الرسمية لا يرتقي الى مستوى ما نطمح اليه.... وذلك لعدة اسباب قد تكون عدم وجود التنسيق في العمل بين الدوائر او ضعف مستوى التنفيذ من قبل الشركات المقاولة.

وهذا ينطبق على مشاريع الطرق والمجاري والاتصالات فمعظم الطرق في منتصف العمل تتوقف او بعد اكمالها بفترة قصيرة نلاحظ قيام مشاريع اخرى منها مجاري او اتصالات اما من ناحية توفر الخدمات التي تعتبر من الخدمات الرئيسية المهمة والتي في نظرنا ترى انها من اكثر العوامل المساعدة على استقرار الوضع الامني وقيام عملية اعادة الاعمار وفي أرقى مستوى... نجد هذه الخدمات وخاصة الكهرباء اصبحت شبه معدومة.

ويقول السيد شاكر الاعاجيبي مدير تحرير جريدة السماوة كثيرا ما يصغي المواطن الى مستوى الخدمات المقدمة في المحافظة عن طريق تصريحات المسؤولين من خلال وسائل الاعلام والمتتبع والمراقب لمستوى الخدمات في المحافظة يؤمن قطعا بان هناك اموالا طائلة قد صرفت على المشاريع الخدمية لكن السؤال هو ما هي طبيعة هذه المشاريع وما هو نوعها ؟ فأين العمارات السكنية واين مشاريع الماء المحلى وغيرها من المشاريع التي يحتاجها المواطن ؟

ويقول الخبير المهندس جلاوي محمود حساني مدير بلديات محافظة المثنى ان التخصصات التي رصدت في العام الماضي هي ٧ مليار و٢٠٠ مليون دينار استنفذت جميعها بمشاريع وزعت في جميع مدن المحافظة وهي تبليط وارصفة ومتنزهات ودفن مستنقعات. وللتنظيف اشترينا آليات تخصصية منها سيارات كنس شوارع ورفع نفايات والمبلغ الآخر كان الرأي حينها يحال الى مقاولات ولكن تجربة المقاول اصابها التلكؤ بسبب عدم وجود شركات او مقاولين متخصصين ولم تنجح التجربة. وبعد الاتفاق مع المحافظ ومجلس المحافظة فان هذه التجربة لاتعاد ضمن خطة العام الحالي علما ان التخصيصات للتنظيف قليلة جدا مقارنه بالتوسع الحاصل وعدم وجود شبكه مجاري نظاميه او شوارع مبلطه مع تجاوز المواطنين.

❖ بالرغم من صرف المبالغ ولكن لم يطرا تغيير يتلمسه المواطن ؟

ـــ التغيير واضح حيث تم تبليط شوارع عديدة ومشكلة الرميثة عدم وجود مجاري للصرف الصحي وارتفاع نسبة المياه الجوفية والتي ادت الى سرعة تخريب التبليط وبالرغم من ذلك فقد قمنا بتبليط شوارع في احياء المعلمين والعسكري والاحياء الشعبية الاخرى اضافة الى اكساء شوارع رئيسة. اما قضاء الخضر فان الاداء ضعيف بسبب قلة التخصيصات كما ان عمال التنظيف عددهم قليل حيث تحتاج الى ٢٥٠ عاملا وامكانية التشغيل هي ٥٠ عاملا فضلا عن قلة الاليات التخصصية.

ان قلة اجور العمال البالغة أربعة آلاف دينار لاتشجع على العمل وسبق ان اقترحنا على وزارة البلديات والاشغال العامه بزيادة الاجور بالاضافة الى مخصصات تنظيف ولكن لم تتم الموافقة على ذلك من قبل وزارة المالية.

ولم تنفذ مشاريع في قضاء السلمان لعدم وجود تخصيصات وعدم امكانية وصول الزفت الى القضاء بسبب بعد المسافة في البادية وينطبق ذلك على ناحية بصية.

❖ وزعتم وجبة واحدة من الاراضي لعوائل الشهداء وهذه الوجبة لم تسجل لحد الان في التسجيل العقاري بالرغم من مضي أكثر من شهرين.لماذا؟

-المشكلة تكمن في عدم وصول الاضابير من مجلس المحافظة وقضية مسقط الرأس حيث ان القانون ينص على ان التوزيع يكون حسب مسقط الرأس ولكن هناك اراء اخرى من قبل بعض المسؤولين والمشمولين ان يكون التوزيع في السماوة فقط ونحن ننتظر الرأي الاخير وبما لايتقاطع مع القانون.

واشارة الى ان هناك ٧٤٥٣ قطعة جاهزة للتوزيع.

فيما يرى رئيس المهندسين حيدر عبد جابر مدير بلدية السماوة ان البلدية نفذت العديد من المشاريع وفي مختلف الاحياء السكنية ولكنها دون مستوى الطموح لان المدينة بحاجة الى تخصيصات اكبر. ونحن نامل ان تخصص مبالغ اخرى خلال العام الحالي ولكننا نشعر بالاحباط من مبالغ الميزانية الجديدة حيث تم تخصيص مبلغ تسعة مليارات دينار للبلديات وكان المقترح واحد وعشرون مليار دينار. وامام هذا المبلغ المخصص صعدت الاسعار وخاصة الوقود مما انعكس على اسعار السبيس والزفت الخام حيث ارتفع سعر الطن من مائة الف دينار الى ١٥٠ الف دينار وهذا ينعكس على قيمة المشروع مما سيضطرنا الى اعادة تقييم المشاريع. وبالتالي سيؤدي الى قلة او انعدام المشاريع البلدية في الاقضية الاخرى والنواحي كما ان هناك احياء قديمة مبلطة قبل عشرين سنة.

واشار الى ان هناك مفارقة في التخصيص من قبل المجلس حيث خصص مبلغ ١١ مليار دينار للطرق الريفية والبلديات ٩ مليار والواجب يقضي ان يكون العكس هو الصحيح. ولكننا لايمكن ان ننجز حتى عشرين بالمائة من المشاريع المزمع اقامتها.

-وحول الحفر المنتشرة في الشوارع الفرعية والرئيسة قال المهندس حيدر عبد هناك فرقة للصيانة بدأت بالعمل قبل فترة يقودها مهندس ومساح حيث باشرت في الحي الغربي ومداخل المدن وفق خطة مبرمجة لترقيع الحفر وخصوصا الشوارع الرئيسة كما اننا نعاني من عدم تجهيزنا بالزفت الخام المادة الأساسية للاسفلت ونعمل بالخزين المتبقي.

❖ التنظيفات متعثرة جدا ففي بداية كل شارع توجد اكوام من الازبال بالرغم من ان عملية التنظيف احيلت الى مقاول؟

- تجربت المقاول فشلت. ولاتوجد تخصيصات مالية من كافة الجهات سواء من الوزارة او مجلس المحافظة حيث اننا في حيرة حول كيفية تسديد أجور ٥٠٠ عامل.

م.انتصار فاضل

مدير بلديات المثنى

## مدير البلدية : المشاريع المنفذة دون مستوى الطموح

### ٢١ ساعة بلا كهرباء

# عوائل السماوة نسيت وجود أجهزة كهربائية في منازلها

ارتفع عدد ساعات القطع للتيار الكهربائي في المثنى ليصل الى ٢١ ساعة في اليوم مما أثار استياء وتساؤل المواطنين وتعطل اعمالهم مع استمرار شحة البنزين لتشغيل المولدات الصغيرة التي تعمل طيله ساعات النهار وحتى منتصف الليل. فيما غدت الاسواق امكنه للضجيج وترى الآنسة كفاء انعيم حنتوش ان المشكلة تتفاقم كل يوم وعلى الرغم من مرور اربعة اعوام سقوط النظام والمشكلة لم تحل حتى ولو بنسبة ٥٠ ٪ بل انها في تراجع مستمر حتى تشعر وكان المسؤولين لايعنيهم هذا الموضوع الحيوي الذي يشكل مفصل اساسي في حياتنا. فليس من المعقول ان نعيش يوميا وعلى مدى ١٥ عاما اما وسط ضجيج المولدات او الظلام الدامس.

وتساءلت اذا كانت في الشتاء تنقطع لمدة ٢١ ساعة واكثر فكيف في فصل الصيف ؟

ويقول السيد عاجل جالي ان انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة مستمرة أدى الى تعطل الاعمال وبات شغلنا الدائم في كيفية الحصول على البنزين لتشغيل المولدة. وان الاسباب التي تضعها الوزارة على الإرهاب هي جزء بسيط وان الجزء الاكبر تتحمله الوزارة من خلال عدم التخطيط المسبق لإنشاء محطات في المحافظات الأخرى المستقرة.

فيما ترى السيدة كفاح جبر ان انقطاع الكهرباء وبالاحرى انعدامها ظل هاجس العراقي ومعاناته التي لاتبرح فنحن لايمكن ان ننجز اعمالنا البيتية الابعد شق الأنفس خصوصا غسل الملابس حيث توقفت الاجهزة لنعود مثلما كانت جداتنا وامهاتنا.

وأضافت ان انقطاعها الدائم يثير الحسرة والألم في كيفية تعامل الحكومة مع هذا الجانب المهم في حياتنا فهي لاتختلف عن المفسدين في تعطل الحياة.

فيما قال السيد عقيل جبار كاشي ان ما يؤسف له هذا التجاهل لمعاناة الناس وعدم ايلاء هذا الجانب الاهمية الواجبة لمعالجتها.

ويؤكد المهندس طاهر علي حسن مدير توزيع الطاقة الكهربائية في المثنى ان هناك حصة توليدية للمحافظة تبلغ ٥٠ ميكا واط وحسب ظروف المنظومة والتوليد حيث تصل الى ٤٠ ميكاواط. وان القطع الشامل يأتي من مركز السيطرة الوطني في بغداد علما ان حاجة المحافظة تبلغ ٢٠٠ ميكا واط أي اننا نحصل على سدس الحصة. واضاف ان الحصة الواصلة تذهب الى المستشفيات ومضخات المياه الزراعيه ومعامل الاسمنت ومحطات الماء الصالح للشرب. ومجموعها يصل ٣٠ ميكا واط أي ان الناس تصلهم ١٠ ميكا.

وحول محطة السماوة الغازية ومولدات شركة الصقر البالغ عددها ١٦ مولده .. قال ان المحطة متوقفة عن العمل منذ شهرين وهناك مخاطبات مع وزارة النفط لتجهيزها بالغاز اما مولدات الصقر فان ثلاثة منها عاطلة ومن المؤمل تشغيلها الاسبوع القادم فيما تعمل المولدات الاخرى من الساعة الخامسة عصرا وحتى الساعة العاشرة مساءا وتغذي المحافظة ١٦ ميكا واط.

واعلن مدير الكهرباء ان السيد الوزير وافق على انشاء محطة غازيه جديدة في السماوة وبطاقة ١٢٠ – ١٥٠ ميكا واط وقد أرسلت التصاميم الخاصه بها الى الوزارة.

واوضح ان الاعمال المدينة انتهت في محطة السماوة التي بدا العمل فيها العام الماضي وبتمويل ياباني لانتاج ٦٠ ميكاواط وسيتم تشغيل الوحدة الاولى في بداية شهر آب وبطاقة ١٥ ميكا حيث ان المحطة تتكون من اربع وحدات. فيما سيتم تشغيل ٣ مولدات الاسبوع القادم وبطاقة واحد وثلاثة ارباع الميكا لتشغيل شارع الكورنيش والشقق وامكانية المناورة لتشغيل سوق السماوة ومنطقة الغربي.

### بعد موافقة مجلسي الوزراء وشورى الدولة

# مشروع جامعة المثنى يراوح في مكانه!

اكد الدكتور صفاء جاسم محمد عميد كلية التربية في المثنى ليس هناك من جديد حول افتتاح جامعة المثنى بعد موافقة مجلس الوزراء على استحداثها. حيث ان الاجراءات القانونية توفرت بعد وجود ثلاث كليات بالاضافة الى الكوادر وعدد الطلبة والخريجين فضلا عن اتخاذ اجراءات استحداث كليتي هندسة وطب لافتتاحها في العام الدراسي القادم سيما وان كوادر هاتين الكليتين من نفس المحافظة.

واضاف كما ان قطاع التعليم العالي في المثنى شهد بناء عدد من البنايات شملت قاعات دراسية ومختبرات وسيشهد بناء قاعات دراسية اخرى ضمن تخصيصات العام الحالي.

وقال هناك إجراءات قائمة لاستكمال أراضي المنطقة التعليمية بالرغم من تجاوزات الاهالي وقد تم اخبار المحافظة والشرطة حولها لانها ضمن التصاميم الأساسية لمدينة السماوة.

واشار الى ان هناك تعاوناً مستمراً مع المحافظة حيث وافقت على تخصيص مكان لرئاسة الجامعة في الموقع الحالي للجيش العراقي الذين انتقلوا الى مكان اخر وتخصيص بناية مقر تنظيمات الحزب المقبور كبناية لكلية الطب. والبناية السابقة لعمادة كلية العلوم ضمن المنطقة التعليمية لانشاء نواة لكلية الهندسة.

ودعا الدكتور فائز صاحب عميد كلية العلوم الى تفعيل القرارات لافتتاح الجامعة خاصة بعد موافقة مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي ومجلس شورى الدولة حيث اننا لانعرف سبب عدم افتتاح الجامعة ضمن العام الحالي...

وقال اننا نواجه مشكلة استحدثت حول تخصيص مبلغ التعويض لاراضي المنطقة التعليمية حيث خصص مجلس المحافظة مبلغ ٥٨٣ مليون دينار غير ان المحافظة لم توافق وقد اخطرت المحكمة جامعة القادسية ضمن الفترة القانونية لدفع المبلغ واذا لم توافق الجامعة فاننا سنعود من حيث بدأنا قبل سنتين.

واكد ان العمل بالقاعات الدراسية يسير بخطى حثيثة ونحن بحاجة الى مبالغ اخرى لبناء قاعات اخرى ونأمل ان يكون التخصيص بمستوى الحاجة للسنة المالية الحالية.

فيما قال الدكتور عبد المحسن حسين مؤنس عميد كلية الزراعة ومنسق جامعة المثنى ان اسم رئيس الجامعة لم يحددحتى الان وينبغي أخذ رأي رئاسة جامعة القادسية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي في صدد ذلك. خاصة بعد ان انتهى التقرير التربوي وجميع الاجراءات القانونية.

وحول التوسع الحاصل بالكلية وخصوصا الحقول التي تم افتتاحها. اكد ان هناك حقولا متكاملة لقسمي الحيواني والنباتي ٠ فقد جهزنا حقلا متكاملا للثروة الحيوانية بطاقة ٢٥ بقرة وقطيعا من الاغنام والماعز وحقلا وقاعة دواجن بطاقة انتاجية تبلغ ستة الاف طير اما الانتاج النباتي فاننا انشأنا عشرة بيوت بلاستيكية مع جميع التجهيزات وشبكة ري بالتنقيط ومولدة وانارة المكان بالكامل اضافة الى ظليتين خشبيتين الاولى لانتاج شتول الغابات والفاكهة والزينة وظلة خشبية اخرى لانتاج شتول الخضار ومنحل كبير لانتاج العسل بطاقة مئة خلية كبداية قابلة للزيادة الى الف خلية.

واشار كماتم زراعة الحقول بمحاصيل الذرة والشعير بمساحة ٣٠ دونما للموسوم الحالي وقد تم تهيئة المكان لتنفيذ حي سكني صغير من الكرفانات للمنتسبين.

واضاف ان حقول ام العكف تجريبية وتعليمية والنتاج سيباع بسعر الكلفة للمنتسبين وغيرهم وان كل الجهود والانجازات التي تحققت تعود الى تفاني منتسبي الكلية من أساتذة وموظفين حيث ان الكلية استوعبت معظم خريجي كليات الزراعة من ابناء المحافظة لتعيينهم فيها.

وشددة على ان بناء القاعات الدراسية الذي يستمر العمل بها في المنطقة التعليمية سينجز في الوقت المحدد ونأمل بناء بناية للعمادة ضمن تخصيصات العام الحالي.